الطلاق الخاص بالمتزوجات في الأردن 2015-2024

هل من داعي للقلق؟

ورقة حقائق

مصادر بيانات الورقة وتساؤلاتها

باستخدام بيانات رسمية صادرة عن الجهة المخولة بإيقاع الطلاق وتسجيل واقعاته وهي دائرة قاضي القضاة، تسعى ورقة الحقائق هذه إلى طرح خمس تساؤلات واجبة والإجابة عنها، حول القلق الذي نسمعه من عدة أطراف حول الطلاق الخاص بالزوجات في الأردن، دون أن تقدم هذه الأطراف البيانات والأدلة عن هواجسها وقلقها. والتساؤلات الخمس هي:

1) التساؤل المبدئي الأول، هو بافتراض عدم حصول تغير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع هل ازدياد واقعات الطلاق ظاهرة متوقعة؟ الجواب الأرجح نعم، وتبرير هذا الجواب يعود إلى أن عدد المتزوجين والأسر في الأردن في تزايد سنة بعد أخرى وهم الشرائح المعرضة للطلاق، ولذا ليس من المستبعد أن تزداد حالات الطلاق بالأعداد المطلقة.
2) التساؤل الثاني، هل تزايد واقعات الطلاق يُعني حصول ارتفاع في معدلات الطلاق، الجواب ليس بالضرورة لأن عدد الأسر والسكان في تزايد أيضاً وربما بوتيرة أسرع من تزايد واقعات الطلاق.
3) التساؤل الثالث، هل جميع واقعات الطلاق تقع بعد الدخول أو الزفاف؟ تجيب الورقة عن هذا التساؤل.
4) التساؤل الرابع، هل هناك فرصة لإعادة زواج من تعرضن للطلاق خاصة بين اللواتي وقع عليهن الطلاق قبل حصول الدخول أو الزفاف، أو تم زفافهن ولكن لم ينجبن أطفال بعد الزفاف وقبل الطلاق، أو كان طلاقهن رجعي؟ تجيب الورقة عن هذا التساؤل.
5) التساؤل الخامس والأخير، هل يقع الطلاق مبكراً بعد الزواج وبدأ الحياة الزوجية؟ وتجيب الورقة عن هذا التساؤل أيضاً.

وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات الخمسة، نبدأ بالقول أن الاجتماعيين يضعون الزواج والطلاق ضمن العمليات الديموغرافية والأسرية التي يتعين دراستها باستخدام البيانات الموثوقة، وهذا ما تقوم به هذه الورقة التي تستند إلى بيانات تعود للسنوات العشر الماضية ومصدرها التقارير السنوية لدائرة قاضي القضاة والمحاكم الكنسية المسيحية.

من المعروف أن الأسر تتشكل بالزواج ويزداد عددها سنة بعد أخرى بزواج العزاب الذكور أي الزواج لأول مرة، و/أو بإعادة زواج المطلقين والأرامل، فينضم مزيد من الأسر الجديدة إلى الأسر القائمة. ومع تزايد عدد الأسر يزداد حجم شريحة المعرضين للطلاق وتحدث زيادة في عدد واقعات الطلاق من حيث الأعداد المُطلقة، ولكن هذا لا يعني حصول ارتفاع في معدلات الطلاق وتفكك الأسر كما سنبين بعد قليل. ولهذا لا يمكن أن تؤخذ الزيادة في واقعات الطلاق إن هي حصلت في سنة معينة كمؤشر يدعو للقلق من قبل كافة الأطراف والمؤسسات ممن يعنيهم هذا الأمر.

أولاً: ما نسبة واقعات الزواج إلى واقعات الطلاق؟

حسب الجدول (1) وتجنباً لتأثير تذبذب واقعات الزواج من سنة إلى أخرى، نقول أن إجمالي واقعات الزواج (العادي والمكرر) للسنوت العشر 2015–2024 بلغت (708,034) بمتوسط سنوي مقداره 70,803 واقعة زواج (علماً بأنه لم تكن كل المتزوجات أردنيات[1] ولم يكن كل المتزوجين أردنيين[2])، بينما بلغ إجمالي واقعات الطلاق للفترة نفسها 190,594حالة، وبعد استبعاد حالات الطلاق قبل الدخول/الزفاف، يبلغ المتوسط السنوي لحالات الطلاق بعد الدخول 19,059[3] حالة طلاق، وبذا تبلغ نسبة واقعات الزواج إلى واقعات الطلاق نحو 4 حالات زواج مقابل حالة طلاق واحدة بعد الزفاف خلال هذه السنوات العشرة المشار إليها.

ثانياً: هل ارتفعت معدلات الطلاق في السنوات العشر الماضية؟

الجواب لا، إذ يبين الجدول (1) أن معدل الطلاق الخام خلال تلك السنوات العشرة الماضية لا يشير إلى اتجاه صاعد واضح، بل كان المعدل الخام متذبذباً إلى حد ما بالاعتماد على بيانات المقام وهو عدد السكان الذي نقسم عليه واقعات الطلاق، حيث بلغ أدنى معدل 1.53 وأعلى معدل 1.97 واقعة طلاق لكل ألف نسمة عام 2021، وهو عام سُجلت فيه واقعات طلاق إضافية بسبب إغلاق المحاكم الشرعية لعدة أشهر في العام السابق الذي سُجل فيه أقل واقعات طلاق نتيجة لجائحة كوفيد19.

ثالثاً: هل حصلت جميع واقعات الطلاق بعد الزفاف؟

ليست كل حالات الطلاق هي لمتزوجين فعلاً في واقع الأمر، أي أنها لم تحصل بعد الزفاف وبعد أن بدأ الطرفان العيش معاً وتكوين أسرة جديدة، إذ تشير البيانات (الجدول 1؛ والشكل 1) إلى أن نحو 26.9% من حالات الطلاق التي سُجلت في المحاكم الشرعية في السنوات العشرة الماضية كانت قبل الدخول أو الزفاف، أي وقعت لعقود قران لكن لم يحصل الدخول أو الزفاف بعد،

[1] في عام 2024 مثلاً، كان 8366 من المتزوجات من جنسيات عربية بينما كان 905 منهن من جنسيات أجنبية.

[2] في عام 2024 مثلاً، كان 7503 من المتزوجين من جنسيات عربية بينما كان منهم 1492 من جنسيات أجنبية.

[3] لا يشمل هذا الرقم حالات طلاق النساء غير المسلمات وعددها 1855 للسنوات 2015-2023 حسب الكتاب الإحصائي السنوي الأردني الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للسنوات المذكورة.

وهذا يعني أن تشكل فعلي للأسر وحصول إنجاب لم يتم، وبالتالي ليس من تبعات لهذا النوع من الطلاق وقعت على الأطفال، الأمر الذي يعزز أيضاً من فرص إعادة زواج النساء اللواتي وقع عليهن الطلاق قبل الزفاف، كما هو مبين في الفقرات اللاحقة.

الجدول (1) مقارنة واقعات الطلاق بواقعات الزواج المسجلة، وعرض معدلات الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية 2015–2024

السنة	إجمالي واقعات الطلاق التراكمي بعد الدخول /الزفاف*	واقعات الطلاق التراكمي قبل الدخول/الزفاف	معدلات الطلاق الخام (بعد الدخول) لكل ألف نسمة من السكان**	معدلات الطلاق الخام (بعد وقبل الدخول/الزفاف) لكل ألف نسمة من السكان	إجمالي واقعات الزواج (العادي والمكرر)
2015	17357	8472	1.82	2.7	81373
2016	17875	8687	1.82	2.7	81343
2017	18032	8380	1.79	2.6	77700
2018	19037	7502	1.85	2.6	70734
2019	18617	6706	1.76	2.4	67696
2020	16514	6266	1.53	2.1	67389
2021	21828	6848	1.97	2.6	75360
2022	20809	5947	1.84	2.4	63834
2023	20266	5621	1.80	2.3	59635
2024	20231	5712	1.7	2.2	62970
المجموع %	**190,594 %73.1**	**70141 %26.9**	–	–	**708,034**
المتوسط السنوي	19059	7014	1.80	2.4	70803

المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام المشار إليها.

* تتضمن كافة قرارات الطلاق بعد الزفاف الصادرة عن المحاكم الشرعية: وهي حجج الطلاق بالتراضي، وقرارات الطلاق الصادرة عن المحاكم الشرعية بخصوص التفريق، وقضايا الافتداء المفصولة، وقضايا الطلاق ضمن الإصلاح الأسري.

** تم حساب معدلات الطلاق الخام بقسمة إجمالي حالات الطلاق بعد الدخول/الزفاف على إجمالي عدد سكان الأردن حسب البيانات الرسمية المنشورة لدائرة الإحصاءات العامة[4] x 1000.

[4] تم الحصول على عدد السكان في نهاية السنوات العشر الممتدة من 2015 إلى 2024 من المصدر التالي:
https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf

الشكل (1) حالات الطلاق التراكمية الخاصة بالزوجة حسب نوعها للسنوات 2015 – 2024

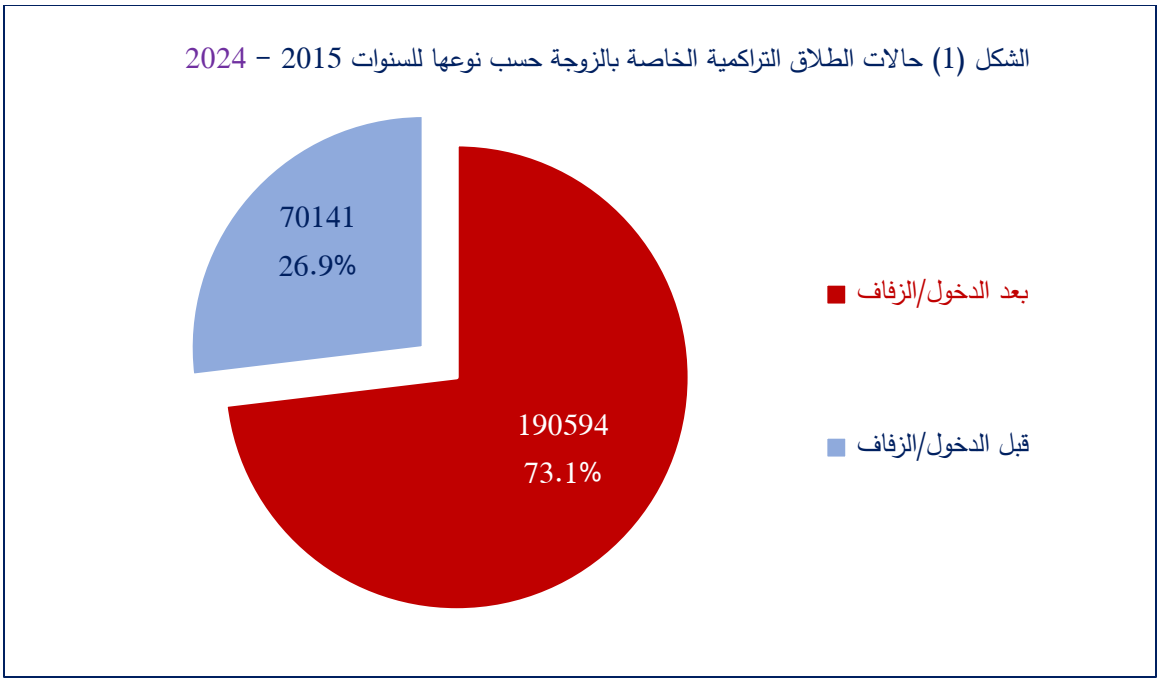

رابعاً: هل هناك فرصة أمام المطلقات لإعادة الزواج؟

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول (2) إلى أن نسبة تراوحت بين حوالي 15% إلى 23% من واقعات الزواج التي سُجلت خلال السنوات العشرة الماضية كانت لنساء مطلقات أي سبق أن تم عقد قرانهن، ولكننا غير متأكدين من أنهن جميعاً قد وقع عليهن الطلاق قبل الدخول، ولكننا لا نستبعد أن تكون نسبة من حصل عندهن هذا عالية. وبصورة عامة بلغت النسبة العامة للمطلقات اللواتي تم إعادة زواجهن خلال السنوات العشرة الماضية 19% من إجمالي حالات الزواج للفترة نفسها. ولا بد هنا أن نشير أيضاً إلى أن نسبة مرتفعة من حالات طلاق المتزوجات هي طلاق رجعي، أي يمكن الرجوع عنه، ففي عام 2024 وحده بلغت نسبة حالات الطلاق الرجعي 25.6% من إجمالي حالات الطلاق في ذلك العام.

الجدول (2) نسبة المطلقات اللواتي تزوجن ثانية من إجمالي حالات الزواج خلال السنوات 2015–2024

السنة	حالات الزواج (العادي والمكرر)	حالات زواج للمطلقات	% المطلقات من حالات الزواج
2015	81373	12657	15.6
2016	81343	12353	15.2
2017	77700	13677	17.6
2018	70734	13075	18.5
2019	67696	12996	19.2

الجدول (2) نسبة المطلقات اللواتي تزوجن ثانية من إجمالي حالات الزواج خلال السنوات 2015–2024			
2020	67389	13302	19.7
2021	75360	14694	19.5
2022	63834	14108	22.1
2023	59635	13556	22.7
2024	62970	14145	22.5
المجموع	**708034**	**134563**	**19.0**
المصدر: دائرة قاضي القضاة، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام المشار إليها.			

خامساً: هل يقع الطلاق مبكراً عقب بدء الحياة الزوجية؟

تشير الإحصاءات الواردة في الشكل (2) لعام 2024[5]، أن 35% من حالات الطلاق وقعت على زوجات شابات أعمارهن دون سن 26 سنة، وإذا أضفنا لهن النساء الشابات ممن أعمارهن 26–29 سنة واللواتي تبلغ نسبة من وقع عليهن الطلاق 16%، يمكننا القول أن أكثر من نصف حالات الطلاق (51.4%) وقعت على نساء في سن مبكرة وقبل بلوغهن سن 30 سنة أي خلال السنوات الأولى من حياتهن الزوجية، وكانت هذه النسب مماثلة للنسب التي سُجلت في السنوات السابقة لعام 2024[6].

وبصورة عامة، كانت المتزوجات في الفئة العمرية 30–40 سنة هي الأعلى بين من وقع عليهن الطلاق (28%)، كما أصاب الطلاق متزوجات إعمارهن فوق سن 40 سنة وبلغت نسبتهن (21%) أي بعد سنوات عديدة من الزواج، وقد يكون لمعظمهن أبناء تجاوزوا مرحلة الطفولة. وفيما يتعلق بطلاق من تزوجن مبكراً دون سن الثامنة عشرة، فقد كانت نسبتهن من إجمالي حالات الطلاق متدنية وبلغت 3%، ويعود هذا إلى أن عدد المتزوجات من هذه الفئة العمرية قليل أساساً.

وكما أشرنا تحت البند رابعاً، إننا غير متأكدين من نسبة من أعدن زواجهن من بين من وقع عليهن الطلاق قبل الدخول، وهو غالباً طلاق مبكر ولكن لا يترتب عليه ترك أطفال صغار، إلا أنه بسبب إسراع الزوجين بعد الزفاف إلى إنجاب مولود واحد على الأقل، فإنه يمكننا القول أن الطلاق المبكر بعد سنوات قليلة من الزواج يعني وجود أطفال صغار تقع عليهم تبعات الطلاق وما يصاحبه من تفكك أسري وخلافات أسرية حول حضانة الأطفال ونفقتهم.

[5] حُسبت الإحصاءات من بيانات حالات الطلاق التراكمية لعام 2024 الخاصة بالزوجة ضمن التقرير الإحصائي السنوي لعام 2024 الصادر عن دائرة قاضي القضاة.

[6] ولكن بلغت نسبة حالات الطلاق لنساء دون سن 30 سنة إلى مجموع حالات طلاق الحجج الشرعية التراكمية المسجلة خلال الفترة 2015-2024 (62.3%).

الشكل(2) التوزيع النسبي لحالات الطلاق التراكمية حسب الفئات العمرية للزوجة 2024

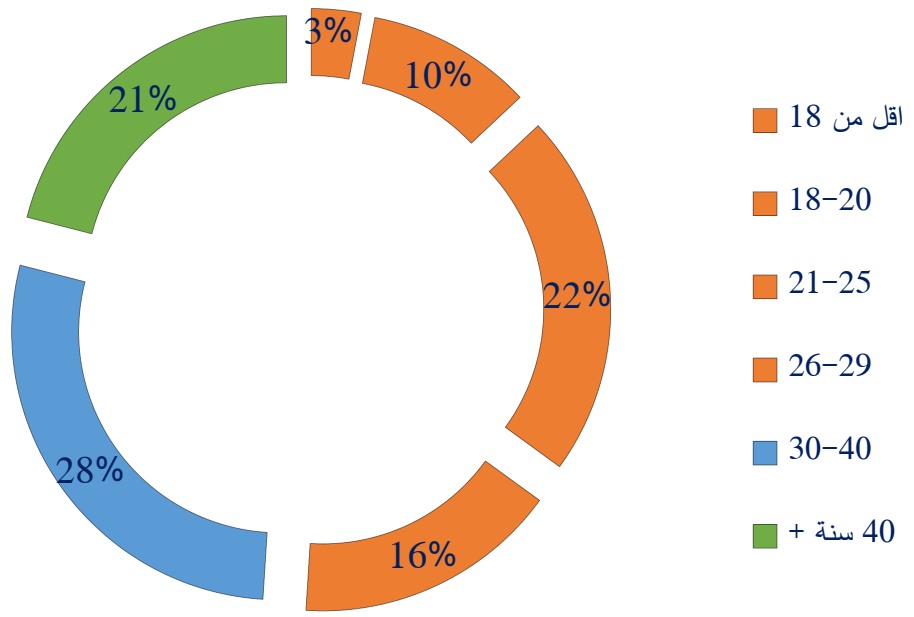

الخلاصات:

- تزايد واقعات الطلاق ظاهرة متوقعة نتيجة لازدياد عدد المتزوجين والأسر سنة بعد أخرى.
- تزايد واقعات الطلاق لم يتسبب في حصول ارتفاع في معدلات الطلاق لأن عدد الأسر والسكان في تزايد أيضاً.
- اتجاهات حالات الطلاق خلال السنوات العشرة الماضية لا تشير إلى اتجاه صاعد واضح، بل كانت مستقرة.
- لم تقع جميع واقعات الطلاق بعد الدخول/الزفاف (26.9% منها وقع قبل حصول الزفاف) مما تنتفي معه تبعات الطلاق على الأبناء.
- تشير البيانات إلى وجود فرصة لإعادة زواج المطلقات، فنسبة اللواتي وقع عليهن الطلاق وأعدن زواجهن بلغت (19%) خلال السنوات العشرة الماضية.
- يقع الطلاق مبكراً، حيث إن أكثر من نصف (51.4%) حالات الطلاق لعام 2024 وقعت على زوجات أعمارهن دون سن 30 سنة، وكان الحال نفسه في سنوات سابقة، لذا فإن هذه الورقة تُقدم توصية واحدة هي "أن التريث في إنجاب المولود الأول بعد الزفاف، يجنب هذا الطفل ومن بعده من صغار الأطفال تبعات الطلاق الذي قد يحصل مبكراً بعد الزواج".

- من بين حالات الطلاق التراكمية بحجج كانت نسبة اللواتي وقع عليهن الطلاق قبل سن الثلاثين 62.3% من إجمالي حالات الطلاق التي سجلت خلال الأعوام 2015–2024.

النهاية